إدانات وطنية وقانونية لعمليات الإعدام الحمساوية

رام الله -الحياة الجديدة- أدانت قوى وشخصيات أمس الاعدامات الميدانية التي نفذتها حرة حماس في قطاع غزة، وقالت انها خارج القانون.

وأدان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح ما أقدمت عليه حركة حماس من عمليات إعدام خارج نطاق القانون في قطاع غزة.

وقال في بيان صادر عن المجلس الوطني أمس، إن هذه الأفعال تمثل انتهاكا فاضحا للقانون الأساسي الفلسطيني، وتعديا صارخا على أحكام العدالة وحقوق الإنسان، وتشكل تصفية حسابات داخلية تسيء إلى وحدة الصف الوطني وتتناقض مع القيم والمبادئ التي ناضل من أجلها شعبنا الفلسطيني.

وشدد فتوح، على أن المرجعية القانونية الوحيدة للمحاسبة والمساءلة هي القانون الفلسطيني ومؤسساته القضائية الشرعية، وان اي تجاوز لذلك يعد جريمة بحق العدالة وبحق النظام الوطني الفلسطيني.

وأشار إلى أن ما يجري في قطاع غزة من ممارسات قمعية وإعدامات خارج إطار القانون هو سلوك فوضوي خارج على الأعراف الوطنية، ويزيد معاناة أبناء شعبنا الذين يواجهون عدوانا إسرائيليا مدمرا أسفر عن عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، ودمر البنية التحتية وحول القطاع إلى ركام وألم مستمر.

وحذر فتوح، من أن الهدف الحقيقي من هذه الإعدامات هو تكريس الانقسام الداخلي وتعزيز السيطرة الانفرادية لحركة حماس على قطاع غزة، بما يخدم أجندات فئوية ضيقة على حساب المصلحة الوطنية العليا ووحدة الشعب الفلسطيني.

وأكد، أن دولة فلسطين بقيادتها الشرعية هي المسؤولة عن حماية حقوقه ورعاية مصالحه في جميع أماكن وجوده، وأن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ولن يُسمح لأي جهة كانت بفرض واقع انفصالي أو انتزاع هذه الصفة الوطنية والقانونية.

أبو يوسف: إعدامات ميدانية خارج نطاق القانون

وأدان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واصل أبو يوسف ما أقدمت عليه حركة حماس من إعدامات ميدانية بحق العشرات من أبناء شعبنا في قطاع غزة.

وشدد أبو يوسف في حديث لصوت فلسطين، على أنه لا يحق لحركة حماس ولا لأي فصيل القيام بهذا السلوك خارق نطاق القانون، داعيا حماس إلى الابتعاد عن هذه الإجراءات.

واعتبر أبو يوسف أن ما قامت به حركة حماس يشوّه النضال الوطني، مطالباً إياها بالابتعاد عن أية ترتيبات تتعلق بالشأن الداخلي الفلسطيني.

رحال: مخالفة للقانون والمواثيق الدولية

وأدان مدير مركز شمس لحقوق الإنسان عمر رحال الإعدامات الميدانية التي تنفذها حماس في غزة، مؤكداً انها مخالفة للقانون والمواثيق الدولية، لانها تفتقر لمعايير المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية السليمة.

وأوضح رحال في حديث لصوت فلسطين، أن أي متهم مهما كانت التهمة، يجب أن يمثل أمام القضاء بحضور محام وبمحاكمة عادلة، مشدداً على أن الحياة حق مقدس لا يحَق لأحد سلبها، وأن هذه الإعدامات تعمق الانقسام وتهدد السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي.

ودعا رحال إلى احترام الشريعة الإسلامية والقوانين الفلسطينية والاتفاقيات الدولية، مؤكداً أن القاضي وحده هو من يملك حق إصدار الأحكام وتنفيذها، مشددا على ضرورة عودة قطاع غزة إلى الإطار الوطني، وضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في جميع الأراضي الفلسطينية.

الدويك: الهيئة المستقلة وثقت 10 حالات إعدام ميداني

وقال المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار الدويك، إن الهيئة وثقت عشر حالات إعدام ميداني نفذتها حركة حماس بحق مواطنين، إلى جانب إطلاق نار على الأقدام، وهي أفعال مدانة ولا يمكن تبريرها.

وأكد الدويك في حديث لصوت فلسطين أن هذه الانتهاكات جاءت نتيجة فراغ أمني خطير في غزة، ما أدى إلى تفشي الفوضى وظهور العصابات.

وأشار الدويك إلى أن حركة حماس تعاملت مع هذه الفوضى باستخدام قوة مفرطة، مطالباً بوقف هذه الممارسات فوراً، والعمل على إعادة نشر قوى الأمن الفلسطينية النظامية ضمن تفاهم وطني وترتيبات دولية، لضمان إنفاذ القانون ودعم جهود التعافي في القطاع.

كما شدد دويك على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الإعدامات من أفراد حماس والعصابات، مؤكداً أن استمرار هذه الانتهاكات يهدد النسيج الاجتماعي، ويقوض صمود شعبنا ويضعف القضية الوطنية.

الخطيب: لا يحق لحماس تنفيذ أي عملية إعدام

وقال عضو المجلس الوطني عمران الخطيب إنه لا يحق لحركة حماس او أي فصيل الإقدام على تنفيذ اي عملية اعدام ميداني وافتعال المشاكل داخل قطاع غزة أيا كانت الاسباب، مشددا على أن لا أحد فوق السلطة والقانون.

وطالب الخطيب في حديث لصوت فلسطين، بتقديم كل من خالف القانون وخان القضية الى القضاء ليكون الفيصل والحل في القضايا كافة معبرا عن إدانته لهذه الأعمال التي لا تمس النضال الوطني بأي صلة.

وأكد الخطيب أن ما أقدمت عليه حماس من تصفيات واغتيالات واعتقالات يأتي بضرر كبير للقضية الفلسطينية في الوقت الذي تتضامن فيه شعوب العالم بأسرها مع شعبنا.

التلولي: سلوك خارج عن السياق الوطني

وقال عضو المجلس الوطني شفيق التلولي إن الإعدامات الميدانية التي نفذتها حركة حماس بحق عشرات الشبان في قطاع غزة، إنها سلوك خارج عن السياق الوطني والقيم والاخلاق والأعراف الفلسطينية، واصفا ما نفذته حماس أمام الاطفال والنساء والشيوخ بالسلوك المشين.

وأكد التلولي في حديث لصوت فلسطين، أن هذا السلوك يفكك النسيج الاجتماعي ويهدد مستقبل القطاع على مستوى إعادة الاعمار وعودة الأمن والاستقرار ويعيده الى دائرة الحرب مضيفاً أن هذه الاعدامات تخدم الاحتلال وتعطي انطباعا سيئاً عن شعبنا مطالباً حماس التراجع عن هذه السلوكيات.

فروانة: الإعدامات الميدانية تمثل سلوكًا مدانًا

قال الكاتب والمحلل السياسي عاهد فروانة، إن الإعدامات الميدانية التي نفذتها حماس بحق مواطنين في غزة، خارج إطار القانون، وتمثل سلوكًا مدانًا وتشويهًا لصورة النضال الفلسطيني الذي طالما التزم بالقيم الإنسانية.

وأوضح فروانة في تصريحات لإذاعة صوت فلسطين، أن ما يجري يضيف مزيدًا من المعاناة لأبناء القطاع الذين أنهكهم العدوان والدمار، ومثل هذه الممارسات تزيد الانقسام ولا تخدم حالة التعافي التي يحتاجها شعبنا اليوم.

وأكد أن الحل لا يكون بالقبضة الحديدية أو الإعدامات، بل بإعادة الإعمار وعودة الحياة الطبيعية بما يضمن كرامة المواطن الفلسطيني وأمنه.

الزق: الإعدامات التي نفذتها حماس تشكل جريمة تستوجب الإدانة

اعتبر أمين سر هيئة العمل الوطني في غزة محمود الزق، أن الإعدامات التي نفذتها حركة حماس بحق مواطنين في القطاع تعد خارج إطار القانون، وتشكل جريمة تستوجب الإدانة.

وأكد أن تنفيذ حكم الإعدام يتطلب إجراءات قانونية واضحة، من بينها مصادقة الرئيس، وتشكيل لجنة قضائية معترف بها، وهي شروط غير متوفرة.

وأضاف الزق، أن هذه الأفعال تمثل هزيمة إعلامية أمام العالم، خاصة في ظل الجهود المبذولة لتقديم موقف إنساني من غزة في مواجهة حرب الإبادة.

وأشار إلى أن هناك محاولات لتوحيد موقف الفصائل الفلسطينية تجاه ما حدث، مشدداً على ضرورة إصدار موقف جماعي يدين هذه الانتهاكات، لأن ما جرى لا يمكن لأي طرف وطني أن يقبله أو يبرره، والمسؤولية تقع على من نفذ هذه الإعدامات.

العودة المؤجلة... خوف ودمار يعيقان عودة النازحين إلى منازلهم بغزة

غزة- وفا- سالم أبو سالم- منذ دخول إعلان وقف إطلاق النار بغزة حيز التنفيذ، الخميس الماضي، حتى هبت عشرات آلاف العائلات النازحة للعودة إلى بيوتها بمدينة غزة وشمال القطاع، وفي المقابل، ما زالت آلاف العائلات الأخرى تمتنع عن العودة في هذه المرحلة، بسبب الدمار الواسع الذي لحق بمنازلها، أو تخوفًا من خرق الاحتلال الإسرائيلي للاتفاق وتجدد العدوان.

وعند مدخل مخيم المغازي وسط قطاع غزة، لا تزال عشرات العائلات النازحة من شمال القطاع تقيم في خيام نصبتها على أطراف مكب النفايات، في ظروف إنسانية صعبة.

وقالت فاطمة غبن، وهي نازحة من مدينة بيت لاهيا، إنها لا تنوي العودة في الوقت الراهن بعدما دمر الاحتلال منزلها بالكامل.

وأضافت غبن، التي تقيم في خيمة مع عائلتها المكونة من ثمانية أفراد، أنها تخشى أيضا من خرق قوات الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار وتجدد العدوان.

وأشارت غبن إلى أنها كانت قد عادت سابقًا إلى منزلها في بيت لاهيا خلال الهدنة السابقة، بعد نزوح متكرر، إلا أن تجدد العدوان أجبرها وعائلتها على النزوح مجددا، وكانت المرة الأخيرة قبل نحو شهر فقط.

بعد 735 من العدوان الإسرائيلي، دخل اتفاق وقف النار برعاية مصرية أميركية قطرية تركية حيز التنفيذ ظهر الخميس، ما أتاح الفرصة لجزء من النازحين للعودة.

أما فرج عليان، من محيم جباليا، النازح إلى وسط القطاع، فقال، إنه لن يعود إلى المخيم لأنه «رأى الموت بعينيه عندما عاد يتفحص بيته ومنطقته».

توجه عليان إلى بيته فتفاجأ أنه مدمر تماما ولا بنية تحتية في المخيم، إضافة إلى خطر الموت من استمرار قوات الاحتلال في إطلاق النار.

«بيتي وسط المخيم وعندما كنت هناك قتل الاحتلال الشاب محمد زيادة بإطلاق نار من مسيرات، لن أعود الآن»، قال عليان.

وأضاف أنه أثناء وقف إطلاق النار في يناير الماضي، عاد إلى بيته فوجده مدمرا بشكل جزئي لكنه استصلح جزءا منه وسكن فيه.

«هذه المرة دمار كلي ولا بنية تحتية ولا مياه ولا مدارس، سأبقى في النزوح»، قال عليان.

وكان الاحتلال قد تنصل من هدنة يناير وواصل عدوانه على قطاع غزة، كذلك الحال مع وائل سامي خشيش، الذي كان يجمع أكياس البلاستيك من القمامة لإشعال نار التنور لخبز العجين، وقال إنه حاول الوصول إلى بيته في شمال غزة لتفحص الأمر قبل أن ينقل عائلته، لكنه تفاجأ بإطلاق النار، ما اضطره إلى الهروب هو وعائلات أخرى حاولت العودة.

وقال خشيش، وهو من بيت لاهيا، ويتشوق للعودة إلى بيته سواء أكان مدمرا أو غير مدمر لكنه يخشى من تجدد العدوان ومن أجسام غير منفجرة.

ويقطن المواطن خشيش في خيمة برفقة 13 فردا من عائلته، يعانون الحشرات والبرد القارس ليلا، مؤكدا أنه يفضّل البقاء في خيمته القريبة من مكب النفايات والصرف الصحي على أن يعرّض نفسه وعائلته لخطر العودة إلى المناطق المدمّرة في الشمال.

وعلى طريق صلاح الدين الذي يقسم القطاع إلى نصفين، يلجأ المواطن عصام السرساوي، من حي الشجاعية شرق مدينة غزة، في خيمة أنشأها قبل شهر، وقال إنه لا يستطيع العودة إلى المدينة.

«بيتنا كبير وجميل وهو في حي الشجاعية، وأرغب في العودة في أسرع ما يمكن لكن لا تزال المنطقة خطرة ولا أثق بالتزام الاحتلال باتفاق وقف إطلاق النار، ولا أعلم هل بيتي مدمر أو لا».

وقال السرساوي، الذي لجأ إلى محافظة وسط القطاع، «أنا راضٍ عن اتفاق وقف إطلاق النار وأتمنى أن يستمر، لكن أيضًا لا توجد بنية تحتية والاحتلال دمر كل شيء».

وأضاف، أنه يفضل الانتظار لأن قوات الاحتلال تقتل من يعود إلى هناك، حتى الخط المؤقت الذي أشير إليه في اتفاق وقف إطلاق النار غير واضح.

ونزح أكثر من نصف مليون مواطن من مدينة غزة وشمالها إلى جنوب القطاع تحت التهديدات الإسرائيلية، عندما شنت هجومها الأخير على المدينة ومحافظة شمال القطاع في الثالث من أيلول الماضي.

وخلال الهجوم، سرّعت قوات الاحتلال وتيرة القتل وتدمير البيوت بتفجير عدد كبير من المدرعات المحشوة بأطنان من المتفجرات تنسف وتقتل من حولها، الأمر الذي أجبر مئات الآلاف على الفرار.

وفي جنوب قطاع غزة، لا يزال أهالي مدينة رفح ومعظم مدينة خان يونس يقطنون في خيام، وأغلبيتهم في منطقة المواصي جنوب غرب القطاع.

وقال المواطن محمود النيرب، من مدينة رفح، إنه يقيم في خيمة بمنطقة المواصي منذ عام ونصف عام، ولا يستطيع العودة إلى منزله في الحي السعودي جنوب غرب المدينة بسبب منع قوات الاحتلال.

وأضاف النيرب، والد أربعة أبناء: «لن أعود لأن بيتي مدمّر ولا توجد بنية تحتية، كما أن منزلي يبعد أقل من كيلومتر واحد عن الحدود المصرية، ما يجعل العودة إليه شبه مستحيلة في الوقت الحالي».

وترفض قوات الاحتلال عودة المواطنين إلى مناطق شاسعة من مدينة رفح، التي مسحتها ومعظم مناطق مدينة خان يونس لا سيما الوسط والشرق.

وقتلت قوات الاحتلال أمس 3 مواطنين شرق مدينة خان يونس كانوا يحاولون الوصول إلى بيوتهم وفقا لذويهم.

وأشار تقرير صادر عن صحيفة تايمز البريطانية إلى أن حجم الدمار في قطاع غزة غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تشير صور الأقمار الصناعية الملتقطة بين 22 و23 سبتمبر/أيلول 2025 إلى أن 83٪ من مباني القطاع تضررت، بينها 17,734 مبنى دُمرت بالكامل.

وفي مدن مثل خان يونس وغزة، سُويت أحياء بأكملها بالأرض، وتحوّلت المعالم إلى ركام، في مشهد وصفته الصحيفة بأنه «غير قابل للتعرّف إليه»، وارتفع عدد المباني المدمرة بمقدار الثلث خلال شهر واحد فقط، ما يعكس كثافة الهجمات الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة من الحرب.

بحسب التقديرات، فإن إزالة الأنقاض وحدها ستستغرق عامين، فيما يُتوقع أن تمتد عملية إعادة الإعمار إلى 10 سنوات بتكلفة لا تقل عن 50 مليار دولار، وهي واحدة من أكبر عمليات إعادة البناء في العصر الحديث، نظرًا لأن الدمار يشمل قطاعًا بأكمله وليس مدينة واحدة.

وأفادت مصادر طبية، مساء أمس الثلاثاء، بأن حصيلة العدوان منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 بلغت 67,913 شهيداً و170,134 مصاباً. وأضافت المصادر أن 44 شهيداً (من بينهم 38 جرى انتشال جثامينهم) و29 مصاباً وصلوا إلى مستشفيات القطاع خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

ولا يزال عدد من الضحايا عالقين تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة.